نشرة صندوق النقد الدولي

مركز تسوق كبير في الدار البيضاء: تُجري المغرب سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتضع توفير فرص العمل ضمن الأولويات (الصورة: Jessica Chou/Sipa)

الشرق الأوسط

المغرب تستعين بقرض وقائي قدره ٦,٢ مليار دولار من الصندوق

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٣ أغسطس ٢٠١٢

- تمتلك المغرب أساسيات اقتصادية قوية وسجل إيجابي سابق في تطبيق سياسات اقتصادية سليمة
- خط السيولة يعمل عمل وثيقة التأمين بحيث يُستخدم إذا تفاقمت الأوضاع الدولية
- الإصلاحات الرامية إلى تحسين الحماية الاجتماعية وزيادة توفير فرص العمل لا تزال من الأولويات.

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إتاحة خط سيولة للمغرب بقيمة ٦,٢ مليار دولار للمساعدة في حمايتها من تقلبات أسعار النفط والتداعيات المحتملة لهبوط النشاط الاقتصادي في أوروبا.

ويتاح للمغرب الحصول على هذا القرض لمدة ٢٤ شهرا من خلال **خط الوقاية والسيولة** ("Precautionary and Liquidity Line" - PLL) الذي أنشأه الصندوق مؤخرا. ويمثل هذا التسهيل التمويلي تأمينا فعالا ضد الصدمات الخارجية في سياق عالمي يتسم بازدياد عدم اليقين، كما يسمح للسلطات بمواصلة برنامجها الإصلاحي الوطني الذي يهدف إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي الشامل.

وقد أضاف الصندوق "خط الوقاية والسيولة" إلى مجموعة أدواته المستخدمة في الإقراض **في عام ٢٠١١.**

وفي هذا الخصوص، تحدثت المجلة الإخبارية التي يصدرها الصندوق ــ *نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية* ــ مع رئيس بعثة الصندوق إلى المغرب، السيد دومينيك غييوم، لمناقشة الأسباب التي تقرر من أجلها إتاحة خط السيولة للمغرب والاحتمالات المتوقعة لاقتصادها.

النشرة الإلكترونية: **لماذا تحتاج المغرب إلى خط للسيولة من الصندوق؟**

السيد غييوم: المغرب لديها أساسيات اقتصادية قوية وسجل إيجابي سابق في تطبيق سياسات اقتصادية سليمة. لكن الاقتصاد العالمي في موقف بالغ الهشاشة حاليا، وهناك مخاطر تفرضها أجواء عدم اليقين المحيطة بمنطقة اليورو وارتفاعات أسعار النفط.

وخط السيولة هذا يتيح للمغرب ما يشبه وثيقة التأمين التي تفيد في تلبية احتياجات التمويل العاجلة إذا ما تحققت هذه المخاطر. وهو يهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين وتيسير النفاذ إلى الأسواق الدولية، نظرا لما يمثله من مؤشر على سلامة سياسات المغرب الحالية وتوافر الموارد الكافية التي يمكن أن تسحب منها السلطات عند الحاجة. ويعمل خط الوقاية والسيولة كأداة وقائية، وقد صرحت المغرب بأنها لا تعتزم السحب منه ما لم تتعرض لصدمات خارجية.

النشرة الإلكترونية: **ما هو "خط الوقاية والسيولة" ولماذا يناسب المغرب؟**

السيد غييوم: هذه الأداة مصممة لكي تلبي بشكل مرن أي احتياجات للسيولة لدى البلدان الأعضاء التي ترتكز اقتصاداتها على أساسيات قوية ولكنها تتضمن بعض مواطن الضعف المتبقية.

وتهدف مساعداتنا المالية إلى دعم السياسات الاقتصادية التي وضعتها السلطات بإتاحة ما يلزمها من موارد سريعة ــ على غرار وثيقة التأمين ــ في حالة التعرض للصدمات الخارجية أو تفاقم الموقف الدولي.

النشرة الإلكترونية: **ما هي الآفاق المتوقعة للمغرب؟ هل ترون احتمالات واعدة للاقتصاد؟**

السيد غييوم: من المتوقع أن يتراجع النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٥% في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٣% في عام ٢٠١٢، وهو ما يرجع في الأساس إلى انخفاض النمو الزراعي عقب ضعف الأمطار. ولكن، رغم تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة الشريكة تجارياً للمغرب، يُتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي قويا في المغرب، إذ يصل إلى نحو ٤,٧% في عام ٢٠١٢، بفضل قوة الطلب المحلي المدعم بزيادة الإنفاق الحكومي.

وتشير التوقعات إلى أن عجز الحساب الجاري سينخفض من ٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١ إلى ٧,٤% في عام ٢٠١٢، وأنه سيزداد تحسنا على المدى المتوسط. وسوف تستقر احتياطيات النقد الأجنبي أيضا في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ نتيجة للتدابير المتخذة مؤخرا في سياق تشديد السياسة النقدية، وانخفاض أسعار النفط الدولية مقارنة بأوائل العام، وزيادة أحجام الصادرات من الفوسفات ومشتقاته (وهو أهم صادرات المغرب)، وإنتاج المصانع المخصص للتصدير (بدأت مؤخرا شركة رينو في التصدير من المغرب إلى أوروبا)، وتحسن موسمي في إيرادات السياحة.

النشرة الإلكترونية: **كيف أثر الربيع العربي على المغرب؟**

السيد غييوم: شرعت المغرب مؤخرا في عملية للإصلاح السياسي. فقد أقرت دستورا جديدا عن طريق استفتاء شعبي في يوليو ٢٠١١، وأُجريت الانتخابات في نوفمبر ٢٠١١، وقام رئيس حزب العدالة والتنمية، الذي حصل على أعلى عدد من الأصوات في الانتخابات، بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في يناير ٢٠١٢. وسوف تُجرى انتخابات المحليات عقب إقرار مشروعي قانون التنظيم الجهوي والقانون الأساسي للميزانية الجديدين.

ويستحدث الدستور الجديد تغييرات وإصلاحات سياسية واسعة النطاق تتضمن إعادة توازن القوى عن طريق زيادة إشراف البرلمان على الفرع التنفيذي وزيادة مسؤولية الحكومة، وتعزيز استقلالية القضاء.

وبينما تمثل هذه الإصلاحات السياسية خطوات مهمة في معالجة المطالب الاجتماعية، فلا تزال هناك ضغوط لإجراء مزيد من الإصلاحات التي تعالج أوضاعا من بينها البطالة المرتفعة بين الشباب، وتفاوت الدخول، والحوكمة.

النشرة الإلكترونية: **كيف أثر الربيع العربي على المغرب؟**

السيد غييوم: لقد جعلت السلطات توفير فرص العمل من الأولويات الأساسية، بهدف تخفيض البطالة من ٨,٩% في عام ٢٠١١ إلى ٨% بحلول عام ٢٠١٦، وزيادة معدلات المشاركة في سوق العمل، عن طريق دعم برامج سوق العمل النشطة الجارية وتشجيع العمل خارج المدن الكبرى في سياق إصلاحات توجه اهتماما أكبر للمناطق غير المطورة.

وبالإضافة إلى الحفاظ على بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وضعت السلطات برنامجا للإصلاح يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي الممكن على المدى المتوسط. ومن المنتظر أن تساعد هذه الإصلاحات على دعم استمرار الأداء القوي في مجال التصدير وتدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة، ومن ثم زيادة فرص العمل.

ومن الأولويات الأخرى إصلاح نظام الحماية الاجتماعية لشرائح السكان الأكثر ضعفا. وتحقيقا لهذا الهدف، يمكن توجيه الدعم المعمم ذي التكلفة المرتفعة توجيها أفضل نحو الشرائح الأشد احتياجا، مما سيسمح أيضا بالحفاظ على الإنفاق الموجه إلى الاستثمارات العامة. ولتحديد أفضل استراتيجية لنظام الدعم، ستقوم السلطات بمشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني.